

الإشارة: ه.س.ر.ف/ديوان/16361/2020

التاريخ: 2020/08/12

حضرة السيد سميح صبيح المحترم

المدير العام

بنك الاستثمار الفلسطيني

رام الله - فلسطين

الموضوع: تقرير عدم الالتزام بمتطلبات معيار التقارير المالية الدولية رقم 10 "البيانات المالية الموحدة"في تقرير مدقق الحسابات القانوني عن العام 2019

تحية طيبة وبعد،

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، واستناداً إلى المادة رقم (3/37) من قانون الأوراق المالية رقم (12) لسنة 2004 التي نصت على "إذا كان المصدر يمتلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة نسبة 50% أو أكثر في أي مؤسسة، فإن التقارير المالية التي يعدها ذلك المصدر يجب أن تتضمن تقارير مالية عن تلك المؤسسة أو المؤسسات وتقدم على أسس متكاملة كما تنص عليه الأنظمة". ومن خلال الاطلاع على تقرير مدقق الحسابات القانوني عن العام 2019 لشركتكم، أشار المدقق في التقرير إلى رأي متحفظ يتمثل بمخالفة متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم 10 "البيانات المالية الموحدة" وذلك أثر استثمار البنك خلال العام في صندوق الدخل المتنوع الألماني دون توحيد بيان المركز المالي للصندوق كما في 31 كانون الأول 2019 وإدائه المالي للفترة المنتهية في ذلك التاريخ. حيث قام البنك خلافاً لمتطلبات المعيار بتصنيف الاستثمار في الصندوق كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بمبلغ 21,432,600 دولار أمريكي وقيد التغيير المتراكم في القيمة العادلة للصندوق كما في 31 كانون الأول 2019 بمبلغ 352,100 دولار في بند احتياطي القيمة العادلة.

وبناءً عليه، نرجو من حضرتكم توضيح أسباب المخالفة وأثر ذلك على المركز المالي للبنك وإدائه المالي كما في 31 كانون الأول 2019.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،



مراد الجديبه

مدير عام الإدارة العامة للأوراق المالية



نسخة: السادة / سلطة النقد الفلسطينية المحترمين.



التاريخ: 2020/08/16

الرقم : 2020/ع.أ/90

السادة /هيئة سوق راس المال المحترمين
تحية طيبة وبعد،،،

الموضوع: المعيار الدولي رقم 10

بالإشارة الى كتابكم رقم 2020 /16361 تاريخ 2020/08/12 فإنه يرجى بيان الاتي: -

- بنك الاستثمار الفلسطيني ملتزم بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية وبالتحديد المعيار المحاسبي رقم (10)، وأن الاختلاف مع المدقق الخارجي كان شكليا يتعلق بمفهوم تطبيق المعيار وتصنيف احدى الموجودات والتي لا تحمل أي تأثير مالي على الوضع المالي للبنك.
- تقدم بنك الاستثمار الفلسطيني بشكوى لجمعية المدققين الفلسطينيين ونحن بانتظار الرد قريبا.
- نؤكد بأنه لا يوجد أي تأثيرات سلبية على البيانات المالية للبنك عن العام (2019) ناتجة عن الرأي المتحفظ للمدقق الخارجي كونه مبني على خلاف في تصنيف الموجودات التي لا تؤثر نهائيا على البيانات.
- نؤكد على التزامنا بشكل كامل بمعايير الإفصاح حيث تم الإفصاح عن التقرير السنوي للبنك عن العام (2019) وبما يشمل التقرير المالي وبما ينسجم مع التعليمات الصادرة بالخصوص.

مع الاحترام

بنك الاستثمار الفلسطيني